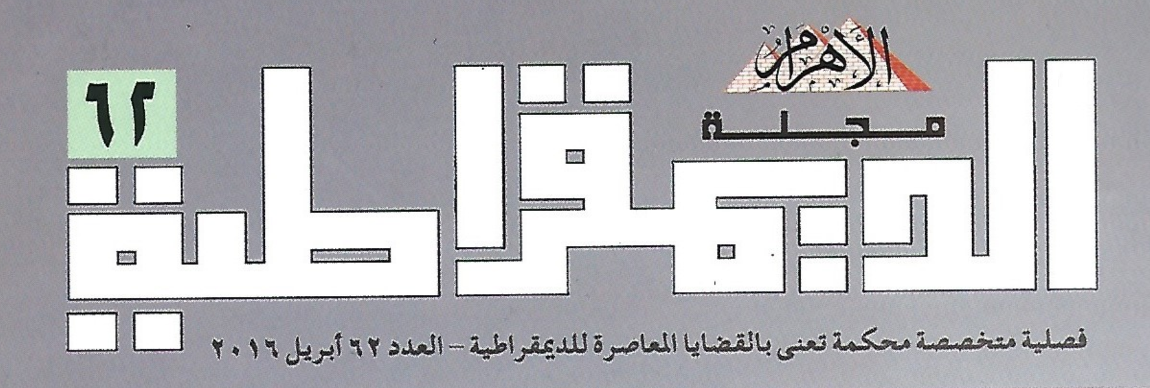
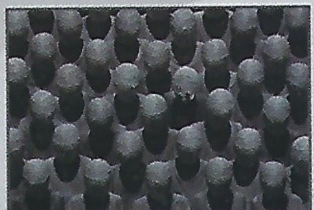


فصلية متخصصة محكمة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية - العدد ٦٢ أبريل ٢٠١٦













افتتاحية العدد:

ديماجوجيا ! — د. هناء عبيد

دراسة العدد:

تحولات السلطة والدولة القومية فى المجتمع الشبكى — د. عزمى خليفة

مقالات:

نحو تفعيل الدستور لبناء دولة حديثة — د. وحيد عبد المجيد

محمد حسنين هيكل: مثقف من السلطة — د. جمال الشلبى

ملف العدد: "بين الانتكاس الديمقراطى والصعود الشعبوى"

الشعبوية: بين توسيع الديمقراطية أو تقويضها — د. مصطفى كامل السيد

نظريات المؤامرة والحركات الشعبوية — د. جمال عبدالجواد

الشعبوية بين القادة والجماهير — د. قدرى حفنى

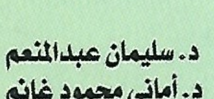
البعد الشعبوى فى الخطاب الساداتى — د. عبدالعليم محمد

تحولات الشعبوية وأزمة الحكم فى أفريقيا — د. حمدى عبدالرحمن

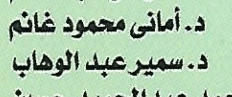
قضايا مصرية:

قراءة فى ملف الفساد المؤسسى — د. سليمان عبدالمنعم

دور الأجهزة الرقابية فى ظل البرلمان الجديد — د. أمانى محمود غانم



مستقبل اللامركزية فى ضوء دستور ٢٠١٤ — د. سمير عبد الوهاب



المحليات: البناء مع الجماهير بطريق مختلف — أحمد عبدالحميد حسين

ثقافة ديمقراطية:



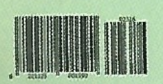
هوليوود تتعاون مع هتلر! — ضياء حسنى

قضايا ديمقراطية:

العوام وانتصار «النصية» فى الإسلام — د.على مبروك

الديمقراطية والنظرية النسوية — منال لطفى

تقارير وانتخابات: إيران - سوريا - سويسرا - أوغندا - الجزائر - أفريقيا الوسطى



5

تحولات «الشعبوية» وأزمة الحكم فى أفريقيا

د. حمدى عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

مقدمة:

على الرغم من شيوع مفهوم " الشعبوية" فى دراسة قضايا السياسة والحكم فى أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم، فإنه كان محدود الاستخدام فى الخبرة الأفريقية بعد الاستقلال. ففى أعقاب تحقيق المملكة السياسية التى نادى بها كوامى نكروما ،وذلك باستقلال الدول الأفريقية، لم تعد مسألة تعبئة الجماهير تحتل أولوية كبرى فى أجندة النظم الوطنية الحاكمة. وبالفعل، قامت هذه الجماهير العريضة بقطع روابطها أو تقليصها مع أجهزة الدولة المستبدة. وعليه، فقد أضحى الشعب فى كثير من الدول مهمشا فى الفضاء العام. ولم يختلف الوضع فى ظل سياسات نظم الحزب الواحد التى قيدت من مفهوم المشاركة التنافسية. على أن تقاليد مرحلة مابعد الاستعمار قد شهدت بروز سياقات استثنائية، أفسحت المجال أمام ظهور زعامات شعبوية مثل حالة جيرى رولنجز فى غانا، وتوماس سانكارا فى بوركينا فاسو.

وقد ذهب بعض القادة الأفارقة إلى تبنى خطاب ديماجوجى عنصرى محمل بمشاعر الكراهية تجاه الآخر المختلف عرقيا وثقافيا، كما هى حالة عيدى أمين فى أوغندا عندما قام بطرد الآسيويين من بلاده عام 1972، أو سياسات روبرت موجابى المتعلقة بالأراضى فى زيمبابوى. بيد أن إطار التحليل الحاكم لمثل هذا النمط من القيادة يندرج تحت مفاهيم الحكم الشخصى والأبوية الجديدة، وهلم جرا.

تسعى هذه الدراسة إلى التركيز على مفهوم " الشعبوية" فى سياقه الأفريقى وتحولاته المختلفة، ابتداء من توظيفه باعتباره أيديولوجية للتحرر والانعتاق من العبودية والاستعمار، ومرورا بوصفه برنامجا للتنمية الاشتراكية، وانتهاء بعودة الاعتبار إليه فى ظل سياسات التنافس الحزبى بحسبانه استراتيجية انتخابية. ولعل ذلك يطرح بعض التساؤلات المحورية، مثل العوامل المفسرة لشيوع ثقافة الشعبوية فى الفكرين السياسى والاجتماعى فى أفريقيا ما بعد الاستقلال، بالاضافة إلى تداعيات نماذج وأنماط الشعبوية الأفريقية الجديدة على استراتيجيات التحول الديموقراطى والتنمية فى أفريقيا.

أولًا ـ الشعبوية فى الفكر السياسى الأفريقى:

استطاع نفر من الكتاب والدارسين إعادة مراجعة البعد الشعبوى فى الفكر السياسى الأفريقى وذلك من خلال الربط بين مفاهيم الدولة، والطبقة، وعلاقات الإنتاج. ويبدو أن هذا الطرح الجديد يستهدف مواجهة أزمات أفريقيا المستعصية منذ الاستقلال. هذا البحث عن حلول يدفعنا إلى النظر فى نماذج

كابرال، وفانون، ونيريرى الذين وضعوا مسألة تقدم الشعب ونهضته على رأس أولويات مشروعهم الفكرى والسياسى.

ولعل أهمية هذا المشروع " الشعبوي" - إن صح التعبير - تكمن فى بحث سبل تأمين حياة البسطاء والمهمشين بالرغم من تغول سلطة رأس المال. ومن الواضح أن هذه الرؤية الشعبوية الجامعة هى التى تضع كلا من فانون وكابرال ونيريرى فى نفس السياق الفكرى. وقد تم تعريف الشعبوية هنا باعتبارها أيديولوجية للتحرر والانعتاق وذلك بالاستناد إلى فهم محدد لعلاقات الإنتاج. وطبقا لأحد الدارسين فإن ذلك الفهم الشعبوى يتطلب وجود طبقات اجتماعية ووحدات إنتاجية واضحة تكون أساسا وموضوعا للتغيير.

ومن الواضح أن أدبيات الفكر السياسى الأفريقى، سواء فى مرحلة تصفية الاستعمار أو تحقق التحرر الوطنى أضفت طابعا اشتراكيا يساريا على مفهوم الشعبوية. على الرغم من ذلك، فإن بعض السياسات الوطنية لجأت إلى استغلال الجماهير من أجل النيل من مصالح الطبقات الشعبية. ويرى أنصار المشروع الشعبوى أن مفاهيم القومية والسيادة التى تنطوى عليها الدولة الوطنية هى وسيلة ومجرد بداية وليست غاية فى حد ذاتها كما هو الحال بالنسبة لأنصار الفكر القومى. ويعترف الشعبويون بواقع الصراع الطبقى، حيث تدفع الدولة القومية إلى عدم المساواة الطبقية. ويتمثل الاهتمام الرئيسى "للشعبوية" فى المسألة الفلاحية وأن عقلانية الدولة لا تتحقق إلا بقدر سعيها لتحقيق مصالح الفلاحين باعتبارها مطلبا شعبيا. وربما يكون من المفيد مقارنة هذه التوجهات الفكرية الأفريقية بإشكالية الشعبوية الروسية فى القرن التاسع عشر. ولعل قراءة أعمال بيتر لافروف، وفلاديمير لينين، ونيكولاى بوخارين تؤكد على أنه «بدون تأسيس ثقافة وسياسة الإنتاج لا يمكن الحديث عن سياسة التحرير».

ويظهر التحليل الشامل والمعمق للفكر السياسى لكل من فانون، وكابرال، ونيريرى إشكالية الشعبوية فى السياق الأفريقى. إذ تبدو مسارات التنمية لهؤلاء الكتاب الثلاثة على النحو الاتى: فى سياق بحثه عن مسار بديل للتطور الرأسمالى، يعتقد فانون أن أفريقيا يمكن أن تُعلم أوروبا؛ فثمة حاجة إلى أيديولوجية جديدة ومؤسسات جديدة كأساس للتحول السياسى والاجتماعى والاقتصادى وتحقيق الديمقراطية الشعبية. أما كابرال فقد دعا إلى تبنى "نموذج للتنمية يتحاشى الرأسمالية، ويقوم على تطوير الوعى الذاتى للشعب، والوعى بقدرته على صنع التاريخ، كما يمكن تطوير المؤسسات القائمة والثقافة الشعبية الواعية من أجل تسهيل تحقق التنمية الاشتراكية". وانطلاقا من تقاليد الشعبوية الفابية، رأى نيريرى أن مفهوم الجماعية ujamaa يمكن توظيفه كأسرة ممتدة تشارك فى الأنشطة التعاونية وعمليات صنع القرار بشكل مباشر. ومن وجهة نظر نيريرى، فإن هذا الأساس يُشكل مسار التنمية غير الرأسمالية بما يعنى الوصول إلى هدف الاشتراكية الزراعية فى تنزانيا. وعلى أية حال، فإن الشعبوية الأفريقية كمشروع فكرى، تقوم على فرضية أن الطريق الرأسمالى للتنمية يُعد غير مناسب و مستحيل فى السياق الأفريقى.

ثانيًا - الشعبوية الأفريقية، من بناء الدولة إلى موت السياسة:

لاشك فى أن متابعة سيرة مفهوم الشعبوية فى الخبرة الأفريقية تفصح عن تعدد أبعاده واستخداماته التى تصل حد التناقض والغموض. فقد ارتبط فى مرحلة النضالات الأفريقية المبكرة بمفاهيم التحرر والانعتاق من ذل العبودية ونير الاستعمار. وهنا، نجد أن المفهوم اكتسب طابعا أيديولوجيا عاما، حيث أكد على معانى الهوية والانتماء. ولعل أحد الاستخدامات الرئيسية فى هذا السياق يعبر عنها فكر الزنوجة، وفقا لتقاليد ليوبولد سنجور، وإيمى سيزار.

على أن مرحلة مابعد الاستقلال أظهرت شكلا آخر من أشكال الشعبوية والذى كان بمثابة استراتيجية للتنمية الوطنية المعادية للاستعمار بأشكاله المختلفة . وقد حاول الشعبويون الأوائل فى أفريقيا تبنى نهج الاشتراكية الأفريقية، سواء بالاعتماد على مفاهيم المشاعية التقليدية أو الماركسية اللينينية، أو كلا الأمرين معا. ولعل اشتراكية سيكوتورى، وجماعية نيريرى، وإنسانية كاوندا وهارمبى (أى نعمل معا) كينياتا تعد جميعها أمثلة بارزة لهذا التيار الشعبوى الاشتراكى بعد الاستقلال وقد اتسم هذا النمط بالتوكيد على مفاهيم الوطنية، ومعاداة الرأسمالية، وتمجيد الشعب، والتأثر بالتوجهات السياسية الماركسية. وعليه، فإن معظم الزعماء الأفارقة الذين ينتمون إلى هذا النمط قادوا حركة التحرر الوطنى فى بلادهم.

ويمكن تتبع الجذور الأيديولوجية للشعبوية الاشتراكية فى أفريقيا فى التيارات الفكرية المبكرة لحركة الوحدة الأفريقية والوطنية المعادية للاستعمار، والتى سيطرت على الفضاء الفكرى الأفريقى أعوام الستينيات. لقد ركزت هذه الأيديولوجية على ضرورة تحقيق التنمية من أجل الشعب. وكان من المفترض أن تكون عمليات المشاركة الشعبية على رأس أولويات هذه النظم الشعبوية ولكنها قُيدت فى إطار نظم الحزب الواحد. وعلى الرغم من تعدد أنماط الشعبوية، الأفريقية فى هذه المرحلة إلا أنها لم تستطع أن تحقق فى نهاية المطاف طموحات الشعوب الأفريقية.

لقد استطاع أحمد سيكوتورى أن يخلق فى نفوس شعبه إحساسا دائما بالتهديد من قبل الأعداء المتآمرين على ثورته. ولم تكن النخبة السياسية سوى الذراع التنفيذية لأعداء الثورة خارج غينيا. وعليه، فقد ركز الخطاب السياسى لسيكوتورى على اصطلاح "نحن الشعب" ،وهو ما يعنى نفى "هم " و" الآخر" المختلف. لم يكن مستغربا أن تصبح استراتيجية هذا الزعيم الشعبوى منصبة على تعبئة الجماهير، فرادى وجماعات، خطباء ومستمعين، من أجل المشاركة فى قوى النضال الشعبى، أى أننا أصبحنا هنا أمام حالة "جمعوية" تحارب ضد أعداء "الرئيس" ، وهو ما يعنى ضمنا الوقوف فى مواجهة أعداء الشعب. وعلى الرغم من ادعاء سيكوتورى وصلا بالجماهير العادية، فقد انتهى به الأمر للدعوة لتمجيد شخصه باعتباره القائد الأعلى للثورة الغينية. لقد أضحى الرجل بما يمتلكه من سحر البيان أشبه بالأنبياء المرسلين، وهو الأمر الذى مكنه من توظيفه سياسيا فى مواجهة أعداء الداخل والخارج. على أن هذا النمط الشعبوى الذى يوظف مفاهيم الهوية الوطنية وحالة الفقر لدى الجماهير قد استُخدم لتغذية مشاعر الكراهية ضد الأجانب كما حدث فى حالة جوزيف موبوتو (فى الكونغو الديمقراطية) وعيدى أمين (فى أوغندا).

ومع فشل جيل بناة الدولة الوطنية فى تأسيس قواعد مقبولة وواضحة للسلطة السياسية، سرعان ما أضحت الدولة الموروثة عن العهد الاستعمارى بيتا للداء ومصدرا لأزمات أفريقيا الهيكلية. عندئذ، تضاءل الفضاء العام وعانت كثير من أنظمة الحكم من تدخل العسكريين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وربما مهد هذا الفعل لإعادة الاعتبار لسجال الديمقراطية الشعبوية فى أفريقيا مرة أخرى. يعبر هذا السجال الأفريقى عن قراءة راديكالية لاختلافات النظام الدولى القائم بحسبان أن النظام الاقتصادى هو المحدد الأساسى للنظم السياسية والاقتصادية. وعليه، فلا جدوى من الحديث عن التحول الديمقراطى دون إحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام الدولى. وهنا تأتى أطروحات سمير أمين المنطلقة من حقل الاقتصاد السياسى لتقدم حلولا جذرية، من خلال فك الارتباط مع النظام الرأسمالى. ويرى أمين أن حركات النضال الشعبى فى دول الجنوب هى معادية للإمبريالية، فضلاً عن كونها لا تقوم على أساس الانتماءات الأولية دينية، أو طائفية، أو قبلية. و لعله هنا يعيد التأكيد على المفهوم الماركسى القائل إن الطبقة العاملة هى المعامل الموضوعى لقيام الثورة. وينتمى محمود ممدانى إلى هذا السجال، كذلك، حيث

إنه يدعو إلى تبنى منظور تنموى جديد يخالف المنظور(الفوقى الدولاتي). لقد أراد الانتقال من الدول إلى ما سمَّاه بالمنطق الاجتماعى الذى يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل غير الموضوعية ومختلف أشكال التنظيمات التى عبرت عنها الحركات الشعبية فى أفريقيا. وفى تحليله للحالة الأوغندية يظهر ممدانى تناقضاً واضحا بين الدولة الوطنية ونموذج الحركات الاجتماعية الشعبية.

وعلى أية حال، فإن نموذج النضال الشعبى هنا يقوم على عاملين رئيسيين: أولهما الدولة والثانى هو القوى الشعبية التى تمثلها جماهير الطبقة الوسطى. على أن اللافت للانتباه أن منظرى هذا الاتجاه أكثر اهتماماً بمتغيرات الواقع الراهن من أجل صياغة المستقبل. وعلى سبيل المثال، كما يقول حلمى شعراوى، أن محمود ممدانى "يبدو أكثر انحيازا للحالة الريفية أو الفلاحية مجازفاً بتجاهل حالتها التقليدية أو العرقية التى يتمسك الكثيرون بها باسم المقاومة للحداثة، وليس مقاومة القهر الطبقي".

لم يكن مستغربا أن يكون بعض الشعبويين الأفارقة من بين صفوف الجيش وحركات التمرد المسلحة. فقد نُظر إلى هؤلاء الزعماء على أنهم ضد سياسات النخبة الفاسدة، كما أنهم أعلنوا انحيازهم التام لمصالح الجماهير المهمشة والمحرومة، وذلك من أجل مقاومة سياسات النهب والاستغلال التى كرستها أجهزة الدولة الموروثة عن العهد الاستعمارى. قد يفسر هذا النهج فى ممارسة السلطة الشعبوية على أيدى هؤلاء العسكر ميل بعض الكتاب إلى الربط بين الشعبوية والفكر اليسارى الجديد فى أفريقيا.

ولاشك، أن هذا النمط من الشعبوية المعادى للسياسة يختلف عن النمط الاشتراكى الذى عبر عنه قادة التحرر الوطنى فى أفريقيا، حيث إنه يرتبط فى الغالب الأعم – كما ذكرنا– بضباط الجيش وزعماء حركات التمرد المناهضة للحكم القائم، أى أنه معاد للطبقة السياسية الحاكمة. وتطرح نماذج رولنجز فى غانا، وسانكارا فى بوركينافاسو، ومعظم فترات حكم يورى موسيفينى فى أوغندا أمثلة واضحة على هذا النمط. ونستطيع تحديد أبرز سمات هذه الشعبوية المعادية للسياسة على النحو الآتى:

ثالثاً - نمط الشعبوية الانتخابية (الشعبوية الجديدة):

يتم استخدام "الشعبوية" فى هذا النمط كاستراتيجية انتخابية لتعبئة الناخبين بهدف الحصول على تأييدهم لحزب سياسى معين. وتعتمد هذه الاستراتيجية الشعبوية على زعيم له صفات كاريزمية، يمتلك قدرة التواصل مع الجماهير المهمشة وغير المنظمة. وعادة ما تكون هذه الجماهير فقيرة وعاطلة عن العمل، وتسكن المناطق الحضرية والعشوائيات، مثل الباعة المتجولين وتجار السوق، وهم غالباً من الشباب وصغار السن[1]. لقد حاول الشعبويون الجدد فى أفريقيا تقديم أنفسهم باعتبارهم "صوت الشعب"، حيث ذهبوا إلى تلك الأحياء الفقيرة والمساكن العشوائية فى المدن، وهو الأمر الذى خلق لهم قاعدة دعم سياسى واسعة فى المناطق الحضرية ذات التنوع العرقى والثقافى. بيد أن هؤلاء القادة، مع ذلك، قاموا بتوظيف انتمائهم العرقى واللغوى لكسب تأييد أتباعهم فى المناطق الريفية كذلك. ولا شك فى أن هذه الوعود السياسية قد وجدت آذاناً صاغية من قبل كثير من أفراد الطبقات المحرومة والمهمشة، والتى أهملتها النخب الحاكمة السابقة.

ولعل أبرز ملامح الخطاب الشعبوى الجديد فى أفريقيا تتمثل فى أنه معاد للنخبة السياسية التى تتسم بالفساد وعدم القدرة على الانجاز من جهة، وإطلاقه الوعود السياسية المتّعلقة بالتخفيف من حدة الاقصاء الاجتماعى للشرائح الاجتماعية المحرومة والمهمشة من جهة أخرى، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك من مطالب فقراء المناطق الحضرية على وجه الخصوص، وإذا كانت أحزاب المعارضة فى الدول الأفريقية قد لجأت إلى استخدام هذه الاستراتيجيات

الشعبوية لكسب الانتخابات، كما هو الحال بالنسبة لمايكل ساتا فى زامبيا، وعبدالله واد فى السنغال، فإن بعض الأحزاب الحاكمة قامت باستخدامها كذلك من أجل الاستفادة من الانقسامات الحادثة داخلها، ولعل حالة جاكوب زوما فى جنوب أفريقيا تعد مثلاً واضحاً.

لقد استطاع الرئيس جاكوب زوما أن يتبنى استراتيجية شعبوية مكنته من الوصول إلى المناطق الحضرية الفقيرة والمهمشة. واستطاع خطاب زوما السياسى أن يجمع بين الملامح الكاريزمية والدعاوى المناهضة للسياسات النخبوية. وعليه، فقد باتت الصورة العامة هى أن الحزب الوطنى الأفريقى تحت زعامة زوما قد ابتعد عن نخبوية ثابو مبيكى الذى كان خطابه السياسى يكرس دوماً صورة الحاكم "الفيلسوف"، أما حالة الرئيس زوما فقد ركزت على "الرجل العادي" ومشاكله، وهو ما يعنى مناهضة خطاب الإقصاء والتهميش الاجتماعى.

لقد عرَّف زوما نفسه بأنه رجل غير متعلم ينتمى إلى عامة الناس البسطاء. وعلى عكس نموذج الخطاب السياسى الذى تبناه الرئيس مبيكى، فإن الانطباع السائد لدى كثير من الناس، لاسيما الذين حُرموا من التعليم، هو أن الرئيس زوما يعد واحدا منهم . كما أنه لجأ كذلك إلى التمسك بالعادات التقليدية، مثل تعدد الزوجات، بالإضافة إلى استخدام الأغانى والرقصات التقليدية لجذب تأييد الجماهير العريضة. وقد نجح زوما بتوجهاته المعادية لفكر الليبرالية الجديدة أن يستدعى ما يريده من ذاكرة فترة النضال الوطنى. وعلى سبيل المثال، كان دائما ما يردد فى حملاته الانتخابية أغنية " احضروا لى مدفعى الرشاش" للتوكيد على دوره الوطنى فى محاربة نظام التفرقة العنصرية وعزمه على استكمال عملية التحرير والانعتاق للمواطن العادى .

بالإجمال، يمكن القول إن من أبرز العوامل التى أدت إلى ظهور هذا النمط الشعبوى فى القيادة الأفريقية ازدياد معدلات التحضر مع انخفاض معدلات النمو كثيفة عنصر العمل فى عدد من الدول الأفريقية. لقد ترتب على هذه العوامل الديموغرافية والاجتماعية زيادة معدلات التشغيل فى القطاعات غير الرسمية، مع تدنى مستويات الخدمات العامة فى الوقت الذى ازدادت فيه حدة أوضاع عدم المساواة فى المناطق الحضرية. ولا شك فى أن هذه الأوضاع أعطت فرصة لبعض الساسة الأذكياء لاقتناصها واكتساب هؤلاء الغاضبين من استمرار الوضع القائم.

لقد أدت سنوات الكساد الاقتصادى، وفشل استراتيجيات التنمية المفروضة من الخارج فى أفريقيا خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى إلى نزوح أعداد هائلة من سكان الريف إلى المدن. وقد أظهرت معدلات الاستثمار الرأسمالى فى المدن الأفريقية حديثاً توجهها نحو المشروعات التجارية والمالية والسياحية، بدلاً من التركيز على المشروعات الصناعية التى توفر فرصاً كثيرة للعمل. ولعل النتيجة المنطقية فى هذه الحالة تتمثل فى زيادة حدة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى فى المناطق الحضرية.

ويستطيع المرء مشاهدة هذه الآثار فى معظم المدن الأفريقية التى تعانى من أزمات حادة فى توفير الخدمات الرئيسية، مثل المياه النظيفة، والكهرباء، والمساكن، ونقص فرص العمل. وعلى سبيل المثال، فإن نحو 72٪ من سكان الحضر فى أفريقيا يعيشون فى مناطق عشوائية. وتشير بعض التقديرات إلى أنه خلال الفترة من عام 2000 حتى 2010 ازداد سكان المناطق العشوائية فى أفريقيا من 103 ملايين إلى 200 مليون شخص.

وعلى عكس خبرة أمريكا اللاتينية التى شهدت عودة الشعبوية مرة أخرى، فإن الجيل الجديد من الشعبويين فى أفريقيا لم يأت من خارج النخبة الحاكمة، ولكنه برز واكتسب خبرته من الممارسة داخل مؤسسات الحكم. ولعل ذلك ينطبق على حالات كثيرة، مثل زامبيا، وجنوب أفريقيا وكينيا. ومن جهة أخرى، فإن حداثة التجربة الحزبية نسبياً فى أفريقيا، مقارنة بأمريكا اللاتينية جعلت من الاستراتيجيات الشعبوية بديلاً أو مكملاً لضعف البناء الحزبى والانتقال الديمقراطى المتعثر فى أفريقيا.

رابعًا - ما هى العلاقة بين الشعبوية والتحول الديموقراطي؟

لقد أظهرت بعض التجارب الشعبوية فى أفريقيا أنها كانت أقرب إلى نمط موسولينى منه إلى نمط ماركس. ولعل ذلك يعنى ازدراءها بالديموقراطية كقيمة عليا تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فالرئيس موسيفينى الذى جاء من خارج الطبقة السياسية الحاكمة، وتبنى خطاباً شعبوياً معادياً للسياسة انتهى به المطاف ليؤسس نمطاً أوتوقراطياً مستبداً لا يؤمن بتداول السلطة بشكل سلمى. كما أن الرئيس السنغالى عبدالله واد الذى جاء من صفوف المعارضة على أكتاف الجماهير ليصل إلى سدة الحكم إذا به يحاول أن يؤسس لملكة سياسية يخلفه فيها ابنه من بعده، لولا حملات الاحتجاج الشعبى التى أجهضت مشروعه السياسى.

ومع ذلك، فإن الشعبوية الجديدة فى أفريقيا تجسدت فى بعض تطبيقاتها قواعد الممارسة الديمقراطية. فالاستراتيجيات الشعبوية تعمل على زيادة قدرة النظام السياسى على تمثيل الشرائح الاجتماعية المحرومة والمهمشة. ولا شك فى أن هذا الجانب يحتل أهمية قصوى فى البلدان منخفضة الدخل التى تفتقر فيها الغالبية العظمى من السكان إلى الموارد الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية اللازمة لإيصال أصواتها إلى الطبقة الحاكمة. وربما يدفع التنافس الانتخابى على كسب أصوات سكان الحضر المهمشين إلى تثقيفهم سياسياً، بحيث تصبح لديهم القدرة على الاختيار بين البدائل السياسية المطروحة بما يحقق لهم مصالحهم على المدى البعيد.

من جانب آخر، فإن الاستراتيجيات الشعبوية، وعلى عكس أحزاب الأشخاص، تساعد على ضخ وقود جديد للأحزاب الأفريقية، وإعادة الاعتبار للأدوات الديمقراطية بحسبانها الطريق الأفضل لتوصيل خيارات المواطنين ومطالبهم للمسئولين المنتخبين.

وعلى أية حال، فإن تداعيات نمط الشعبوية الانتخابية على التحول الديمقراطى فى أفريقيا لا تزال ملتبسة وغير واضحة. فهل يمكن أن تُفضى هذه الاستراتيجيات الانتخابية إلى تحولات هيكلية فى نظم الأحزاب السياسية، بحيث تصبح أكثر تمحوراً حول البرامج أكثر منه حول الأشخاص؟ ولا شك فى أن التحولات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية التى تشهدها معظم الدول الأفريقية سوف تستدعى دائماً نمط الشعبوية السياسية، بهدف تعبئة الجماهير العريضة والحصول على دعمها وتأييدها. يعنى ذلك أن توقعات المواطنين وسلوكهم التصويتى سوف يمثل علامة فارقة فى مستقبل الانتقال الديمقراطى فى أفريقيا.

خاتمة:

لقد أظهرت خبرة الممارسة السياسية للشعبوية الأفريقية بعد الاستقلال - على الرغم من تنوعها - أنها مليئة بالتناقضات. فقد تم تصوير الفكر الشعبوى على أنه معاد بطبيعته للسياسات النخبوية، ولكنه انتهى فى نهاية المطاف إلى خلق نخب جديدة مستفيدة من تغير الأوضاع. كما زعمت الشعبوية بأنها تنتصر "للرجل العادي" ضد الأوليجاركيات المهيمنة فإذا بها تفشل فى تحقيق أبسط طموحاته لكى

يعيش حياة كريمة. لقد كانت خبرة النظم الشعبوية الأفريقية بقضية الديمقراطية غامضة وملتبسة. كما أن مسألة "تنظيف البيت" ومحاربة الفساد لم تفض إلا إلى مزيد من النهب وسرقة أموال البسطاء والمحرومين. وعادة ما يستخدم الزعماء الشعبويون الرموز والشعارات الدعائية والوعود المبالغ فيها، وذلك من أجل الحصول على الدعم الشعبي. وقد يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى حد استخدام الترهيب.

وعلى أية حال، فإن دراسة تجارب الشعبوية الأفريقية على ـ اختلاف اطيافهاـ تظهر أنها تؤدى إلى نتيجتين بارزتين أولاهما: تآكل شرعية القادة الشعبويين ونظم حكمهم. ولعل السبب الأوضح هنا يتمثل فى الفشل فى تحقيق مطالب وأمانى الجماهير العريضة. وقد وصل الأمر فى بعض الحالات الى حد التظاهر الشعبى المطالب بتغيير النظام الحاكم. أما النتيجة الثانية فإنهاتتمثل فى تحول الشعبوية إلى نمط من الحكم التسلطى، لا سيما حينما يلجأ الزعيم فى هذه الحالة إلى استخدام العنف لمواجهة مطالب التغيير. ونظراً لوجود مكوِّن إثنى ولغوى فى التوجهات الشعبوية الجديدة فى أفريقيا حيث يلجأ الزعيم الشعبوى إلى قاعدة تأييده التى ينتمى إليها للدفاع عن مصالحها، فإن الأمر، والحال هذه، قد يصل إلى حد الحرب الأهلية.

بعض المراجع المختارة:

ـ حمدى عبدالرحمن (2015)، جيفارا الأفريقى: دراسة فى الفكر السياسى لتوماس سانكارا، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية.

ـ حلمى شعراوى (2010)، الفكر السياسى والاجتماعى فى أفريقيا،القاهرة : مركز البحوث العربية والأفريقية.

_Idahosa, P. L. E. (2004). The populist dimension to African political thought: Critical essays in reconstruction and retrieval. Trenton, NJ: Africa World Press.

_Carbone, G. (2005). Populism' visits Africa: The case of Yoweri Museveni and No-party Democracy in Uganda.Universitàdeglistudi di Milano,Working Paper No. 73.

_Makulilo,A. (2013). Populism and Democracy in Africa. In Sergiu Gherghina et al (Eds.), Contemporary Populism: A Controversial Concept and Its Diverse Forms. Cambridge Scholars Publishing.

_Resnick, D. (2015). Varieties of African Populism in Comparative Perspective. In C. de la Torre (Ed.), The Promise and Perils of Populism: Global Perspectives (pp. 317-348). University Press of Kentucky.

_Young, C. (1982). Ideology and development in Africa. New Haven: Yale University Press.